بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير معلومات
(1)

معاناة قطاع غزة
تحت الحصار الإسرائيلي

رئيس التحرير
د. محسن صالح

مدير التحرير
ربيع الدنّان

هيئة التحرير
باسم القاسم
محمد جمّال

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information Report (1)
The Suffering of Gaza Strip
under The Israeli Siege
Prepared By:
Information Department, Al-Zaytouna Centre
Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh
Managing Editor:
Rabie el-Dannan
Second Edition 2009

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
2009 م – 1430 هـ

بيروت – لبنان
ISBN 978–9953–500–26–3

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 5034–14، بيروت – لبنان
تلفون: 44 36 80 1 961+
تلفاكس: 43 36 80 1 961+
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف
الحارث عدلوني

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

مقدمة:.....5

أولاً: الوضع الاقتصادي:.....8

1. القطاع الخاص 11
2. القطاع الصناعي.....12
3. القطاع الزراعي 13
4. القطاع التجاري.....15
5. القطاع السياحي 17
6. قطاع الإنشاءات والمقاولات 17
7. البطالة 18
8. الفقر.....19

ثانياً: المعابر:.....20

1. معبر بيت حانون "إيريز".....20
2. معبر ناحل عوز.....20
3. معبر المنطار "كارني".....20
4. معبر صوفا 21
5. معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم".....21
6. معبر العودة "رفح" 21
7. أثر إغلاق المعابر على دخول المواد الغذائية 22

ثالثاً: الأوضاع الصحية:.....26

1. فقر الدم 26

2. المرضى والوفيات على الحواجز وحالات المنع من السفر 28

3. الأدوية 29

4. المياه وخدمات الصرف الصحي.....31

رابعاً: التعليم 34

خامساً: الاعتداءات الإسرائيلية: 36

1. الشهداء والجرحى.....36

2. الأسرى 37

3. الاعتداء على الأراضي 38

4. الخسائر الاقتصادية الفلسطينية نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ..39

خاتمة.....41

الهوامش.....42

مقدمة

في أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 2006/1/25، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة شدّدت "إسرائيل" حصارها على قطاع غزة، كما تمكنت من حشد التأييد الدولي حول شروطها الرامية إلى إخضاع حركة حماس والمقاومة الفلسطينية المتمثلة بالآتي:

أولاً: الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود.
ثانياً: التخلي عن سلاح المقاومة ونبذ "العنف".
ثالثاً: الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل".

لاقت هذه الشروط رفضاً قاطعاً ليس فقط من قبل حماس، بل رفضتها أيضاً العديد من فصائل المقاومة الفلسطينية الإسلامية والوطنية. وعلى الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإعلان حماس احترامها للاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل"، استمر الحصار الإسرائيلي والدولي للقطاع، وعلى الرغم من صدور قرار عن وزراء الخارجية العرب برفع الحصار إلا أن شيئاً من ذلك لم ينفذ.

وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15، شددت "إسرائيل" حصارها البحري والبري والجوي على القطاع، وأعلنت غزة "كياناً معادياً"، وأغلقت المعابر الحدودية للقطاع، ومنعت أهالي غزة من الدخول أو الخروج من القطاع، ومنعت دخول البضائع إلى القطاع إلا ما يسد رمق سكان غزة، وهددت بقطع الوقود عن قطاع غزة.

بعد إطلاق عملية السلام مرة أخرى في مؤتمر أنابوليس Annapolis الذي عقد في 2007/11/27، ومع بداية العام 2008، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش George Bush بجولة إلى المنطقة زار خلالها رام الله و"إسرائيل"، وبعد انتهاء بوش من زيارته،

شنت "إسرائيل" هجمات عسكرية على قطاع غزة سقط خلالها من جراء القصف ما يقارب 60 شهيداً حتى منتصف كانون الثاني/ يناير 2008. وأشار المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في 2008/5/15 إلى أن 326 شخصاً قُتلوا في قطاع غزة منذ بداية العام 2008، منهم 56 طفلاً[1]. وفي 2008/6/19 وافقت فصائل المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية على الالتزام بتهدئة مدتها ستة أشهر قابلة للتمديد مع الجانب الإسرائيلي. غير أن "إسرائيل" لم تلتزم بشروط اتفاق التهدئة المعلنة؛ إذ خرقت الاتفاق 195 مرة، حسب إعلان سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي[2]، وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في قطاع غزة خلال فترة التهدئة 2008/6/19-2008/12/19، 22 شهيداً[3].

أما فيما يخص معابر القطاع فأمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك Ehud Barak في 2008/1/18 بـ "إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة[4]، كما قطعت "إسرائيل" الوقود بشكل كامل عن القطاع في 2008/1/20.

وهكذا أصبح قطاع غزة محاصراً كلياً؛ فجميع المعابر مغلقة في وجهه، وقد ترك القرار الإسرائيلي بوقف تزويد القطاع بالوقود أثراً بالغاً على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والصحية، والتعليمية، وانهارت جميع القطاعات الاقتصادية بشكل تام، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة. وحسب تقديرات اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تقدّر الخسائر الشهرية المباشرة التي يتكبدها قطاع غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو الماضي بـ 45 مليون دولار شهرياً[5].

ويشار هنا إلى أن احتياجات قطاع غزة حسب تقديرات الأمم المتحدة تقدّر بنحو 900 شاحنة أسبوعياً لتلبية الاحتياجات الأساسية، منها 625 شاحنة مساعدات غذائية أساسية ومواد طبية، و275 شاحنة للمواد الضرورية الأخرى[6]. وقد كان الناطق باسم وكالة الأونروا UNRWA في قطاع غزة عدنان أبو حسنة قد كشف في 2007/11/19 أن الحصار يزيد من الأعباء التي تواجهها الأونروا، حيث إن أكثر من 70% من سكان القطاع، هم لاجئون فلسطينيون وبالتالي تصبح الوكالة عنواناً رئيسياً لهم[7].

وعلى الرغم من أن اتفاق التهدئة في 2008/6/19، المشار إليه أعلاه قد تضمن فتح المعابر، إلا أن "إسرائيل" لم تلتزم بذلك، واستمرت في اتباع سياسة الخنق الاقتصادي للقطاع.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير هو عبارة عن تقرير معلوماتي حول ما تعرضت له جميع القطاعات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والتعليمية من خسائر، جراء الحصار المفروض على قطاع غزة.

أولاً: الوضع الاقتصادي

قضت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي مع نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008، في ظل الحصار الإسرائيلي– الدولي المحكم، على ما تبقى من أسس الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة. وكانت صحيفة الجارديان البريطانية The Guardian قد ذكرت في نهاية العام 2007 أن عدد الذين يعتمدون في معيشتهم على المساعدات الدولية في قطاع غزة بلغ قرابة 1.2 مليون فلسطيني، يمثلون نحو 85% من سكان القطاع، كما أن هناك نحو 80 ألف فرصة عمل قد فقدت خلال الأشهر الخمسة الأولى للحصار[8]. وقد قامت وكالة الأونروا في 2008/4/24 بوقف تزويد المساعدات الغذائية إلى 650 ألف لاجئ في قطاع غزة لمدة أربعة أيام بسبب نفاد الوقود اللازم لتشغيل شاحناتها ومراكزها المنتشرة في كافة مناطق قطاع غزة[9]. وحسب تقرير إحصائي للجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة صادر في 2008/11/25؛ فقد بلغ عدد من يتلقون المساعدات الغذائية من الأونروا في القطاع 750 ألفاً، توقفت الوكالة الدولية عن تقديم المساعدات لهم منذ 2008/11/4 بسبب إغلاق المعابر[10].

ومنذ فرض الحصار عمدت "إسرائيل" إلى تقليص كميات الوقود الواردة لقطاع غزة تدريجياً، وتسبب هذا التقليص بإغلاق محطات الوقود في القطاع والبالغ عددها 450 محطة. كما توقفت 90% من السيارات الخاصة في القطاع عن العمل، وبقيت حوالي 15% فقط من خدمات النقل العام تعمل[11].

وقد أظهرت جمعية "مسلك مركز للدفاع عن حرية الحركة" خرق الدولة الإسرائيلية لقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية، إذ أن كمية المحروقات التي تم إدخالها للقطاع، أقل مما أقرته المحكمة العليا.

جدول رقم (1): نقل الوقود لقطاع غزة ما بين 2008/4/6 و2008/5/10[12]

	معدل الطلب لخمسة أسابيع (باللترات)*	الكمية التي أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بنقلها بخمسة أسابيع (باللترات)	الكمية الفعلية التي تم نقلها في الأسابيع الخمسة الأخيرة (باللترات)	نسبة الكمية الواردة بالنسبة للكمية المطلوبة
بنزين	2,000,000	377,000	151,000	%8
سولار	7,000,000	4,000,000	1,000,000	%15
سولار صناعي	17,500,000	11,000,000	7,636,000	%43

* يعتمد حساب الطلب للسولار والبنزين على الكميات التي طُلبت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2007، قبل بدء القيود على نقل المحروقات. الطلب للسولار الصناعي هو الكمية المطلوبة لتشغيل محطة التوليد بشكل كامل.

ويشير تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان–غزة، يرصد إغلاق معابر قطاع غزة في الفترة من 2008/6/26 وحتى 2008/10/31 ، إلى أن معبر ناحل عوز أغلق لمدة 41 يوماً بشكل كامل أمام واردات القطاع من الوقود، وبنسبة 32% من إجمالي أيام الفترة، فيما فتح جزئياً 87 يوماً ولفترات محدودة، وبنسبة 68% من إجمالي أيام الفترة التي يغطيها التقرير. وسمحت سلطات الاحتلال بتوريد كميات محدودة من إمدادات المحروقات من كل من السولار الصناعي لمحطة توليد الكهرباء في غزة، والسولار، والبنزين، وغاز الطهي[13].

جدول رقم (2): كميات الوقود الواردة إلى قطاع غزة خلال الفترة من 2008/10/31-6/26[14]

الشهر	البنزين (لتر)	النسبة من الاحتياجات الفعلية	السولار (لتر)	النسبة من الاحتياجات الفعلية	الغاز (طن)	النسبة من الاحتياجات الفعلية	وقود الطاقة (لتر)
تموز/ يوليو	511,480	%13.7	4,486,990	%41.3	4,109.04	%37.8	10,754,100
آب/ أغسطس	584,640	%15.7	6,159,950	%56.7	4,325.59	%39.8	11,999,230
أيلول/ سبتمبر	652,400	%18.1	7,513,720	%71.5	4,728.33	%45	14,383,090
تشرين الأول/ أكتوبر	546,700	%14.6	4,876,520	%44.9	4,178.27	%38.5	14,706,720
الإجمالي	2,295,220	%14.6	23,037,180	%51	17,341.23	%39.6	51,843,140

وكانت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة قد ذكرت بأن معبر ناحل عوز، الذي يتم عبره توريد الوقود لمحطة توريد الكهرباء والاستخدامات المنزلية، والصناعية والعامة، قد أغلق منذ 2008/11/4، وبالتالي نفد المخزون في محطة توليد الكهرباء، وتوقفت المحطة كلياً عن العمل مما نتج عنه أزمة خطيرة في غاز الطهي، وباقي أصناف الوقود، الأمر الذي أثر سلباً على سير الحياة لدى المواطن الفلسطيني[15].

وأوضح تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-Occupied Palestinian Territory (OCHA-OPT)، في 2008/12/17 حول تأثير الحصار على قطاع غزة بأن المعابر العاملة بقيت مغلقة خلال معظم الأيام من تشرين الثاني/ نوفمبر، باستثناء إدخال كميات محدودة من الغذاء والوقود الصناعي،

وعلف الحيوانات وبعض السلع الأساسية الأخرى بشكل متقطع[16].

وبسبب الحصار، تطور اقتصاد الأنفاق البديل على الحدود بين مصر وغزة، وقامت حركة حماس بتنظيم ووضع تعليمات مقيدة. وقد وفرت الأنفاق السلع التي لم تكن متواجدة في الأسواق؛ مما سمح ببعض النشاطات الاقتصادية، إلا أنها آلية غير مستدامة أو مضمونة ولا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تحل محل العمل المنتظم للمعابر[17].

وهنا سوف نتطرق إلى فروع الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة التي تأثرت بالحصار المفروض على قطاع غزة على الشكل التالي:

1. القطاع الخاص:

ذكر تقرير صادر عن أوتشا أن القطاع الخاص في قطاع غزة، الذي يولد 53% من كافة فرص العمل، كان المتضرر الأكبر من الإغلاق ونقص المواد الخام وفرص الأعمال التجارية. فقد تم بشكل مؤقت تسريح أكثر من 75 ألف عامل من مجموع 110 آلاف عامل في القطاع الخاص، بسبب إغلاق المعابر، وأغلقت أغلبية الأعمال التجارية الخاصة[18].

وأشار تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/3/9، إلى أن القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة انخفضت منذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، لتصل إلى معدل 11% من قدرتها الكاملة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75%[19]. وذكر جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في قطاع غزة، أن رجال الأعمال الفلسطينيين تكبدوا خلال الأشهر الست الأولى للحصار خسائر بقيمة 100 مليون دولار، بسبب

منع "إسرائيل" إدخال البضائع التي يستوردونها، مشيراً إلى أن "إسرائيل" ألغت مشاركة غزة في الكود الجمركي، الأمر الذي يعني أن أحداً في القطاع لن يستطيع أن يستورد أو يصدر أية مواد[20].

وأكد رجل الأعمال المهندس علي أبو شهلا أن القطاع الخاص تلقى ضربة أصابته بالشلل التام؛ حيث توقف عن العمل كنتيجة مباشرة لعدم إدخال المواد الخام، وشطب كود غزة الجمركي والحصار الذي يعاني منه كافة سكان القطاع، والذي كان من نتيجته إغلاق ما يقارب أربعة آلاف مصنع ومؤسسة، وتوقف حوالي 150 ألف عامل عن العمل[21].

2. القطاع الصناعي:

قدّر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الخسائر الشهرية للقطاعات الصناعية في قطاع غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007 بنحو 15 مليون دولار[22]، أي ما مجموعه 277.5 مليون دولار تقريباً حتى نهاية العام 2008، فيما أشارت بيانات صادرة من القطاعات الاقتصادية إلى بلوغ الخسائر في 2008/3/9 أكثر من 200 مليون دولار[23]. فقطاع الصناعة في غزة يعتمد بشكل شبه كامل على المواد الخام المستوردة. وبالمقابل فإن معظم السلع المصنعة لم يتم تصديرها إلى الخارج، وبالتالي فإن إغلاق المعابر أسهم بشكل فعلي بإقفال العدد الأكبر من المنشآت الصناعية في قطاع غزة، فوفق ما صرح به علاء الأعرج، مستشار رئيس وزراء الحكومة المقالة في غزة للشؤون الاقتصادية، أن الحصار الإسرائيلي وعدم دخول المواد الخام أدى إلى إغلاق ما نسبته 96% من المنشآت الصناعية البالغة 3,900 مؤسسة أو مصنع أو ورشة[24]، وهو ذات الرقم تقريباً حسب آخر التقارير الإحصائية الصادرة عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة،التي أشارت إلى إغلاق ما نسبتة 97% من أصل 3,900 مصنع وورشة عمل، وتوقف الباقي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الغاز والوقود، مما أضاف 35 ألف عامل إلى قائمة البطالة[25].

وأقدمت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/3/18 على تدشين "مقبرة رمزية" لمئات المصانع التي تم إغلاقها في قطاع غزة بفعل الحصار المفروض على القطاع[26].

وأشار تقرير آخر صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن من أبرز المظاهر الناتجة عن حصار قطاع غزة، إغلاق نحو 3,500 منشأة صناعية وحرفية، وتوقف 600 مصنعاً للخياطة عن العمل، وكذلك توقف 95% من الورش الهندسية، إضافة إلى توقف 80% من مصانع الأثاث، فيما توقفت جميع المشاريع الإنشائية، ومشاريع وكالة الأونروا[27]. وذكر جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في قطاع غزة في تقرير للجنة، أن إغلاق المنشآت الصناعية والتجارية أدت إلى إضافة 65 ألف شخص إلى جيش العاطلين عن العمل[28]. وحسب الإحصاءات الخاصة بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، فقد أدى الحصار إلى انضمام أكثر من 140 ألف عامل في هذا القطاع إلى أعداد العاطلين عن العمل، في حين أن عدد العاملين في القطاع الصناعي حالياً لا يتجاوز أكثر من 1,500 عامل[29].

وأشار رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين علي الحايك، إلى أن 80 رجل أعمال من أصحاب المصانع هاجروا إلى بلدان عربية، واستأنفوا فرادى أو عبر شراكات نشاطهم الصناعي[30].

3. القطاع الزراعي:

يعدّ القطاع الزراعي إلى جانب الصناعة من الأنشطة المهمة التي يعتمد عليها سكان قطاع غزة، إذ يُسهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد المحلي من حيث القيمة المضافة والتشغيل. وأثّر إغلاق المعابر بشكل مباشر على القطاع الزراعي، حيث حدّ من استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، وأعاق تصدير المنتجات الزراعية.

وذكر تقرير أوتشا المشار إليه أعلاه، أن قطاع غزة يضم ما مجموعه 70 ألف دونم من الأراضي الزراعية يمكنها إنتاج 280 ألف إلى 300 ألف طن من المنتجات الزراعية في العام، وثلث هذه المنتجات تكون عادة محاصيل للتصدير. ويوفر القطاع الزراعي وظائف دائمة ومؤقتة لأكثر من 40 ألف مواطن في غزة (بما يمثل 12.7% من القوى العاملة) ويوفر الغذاء والحياة المعيشية لربع السكان في قطاع غزة[31].

وذكر ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الفلسطينية، في تقرير أعده حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني في محافظات غزة نتيجة إغلاق المعابر، أن استمرار إغلاق المعابر يهدد مواسم الزراعات التصديرية، مما يعرض أكثر من 80% من المحاصيل الزراعية للتلف، بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة وغيرها من المستلزمات الزراعية[32].

وحسب تقرير أوتشا الصادر في 2008/12/17 حول تأثير الحصار على غزة؛ فإن ما يقارب 40 ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة فقدت في قطاعات الصيد والزراعة. وذهب التقرير إلى أن نقص قطع الغيار والقيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي على حرية الصيد، وتدهور الحياة البحرية نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي إلى البحر يعتبران من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قطاع الصيد. وأوضح التقرير بأن الحظر المفروض على الصادرات ونقص المدخلات الأساسية أدى إلى شلل أجزاء كبيرة في قطاع الزراعة. وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة أن 70% من الأراضي الزراعية في غزة لا يتم ريّها حالياً، وقد أدى ذلك إلى عملية تدريجية من التصحر. إضافة إلى ذلك، فإن تكرار الاجتياحات الإسرائيلية إلى غزة أدى إلى تدمير الأراضي والمحاصيل والمعدات ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى المناطق الزراعية الواسعة القريبة من المنطقة العازلة. وقد دفع ذلك نقص العلف للماشية وغاز الطهي بالمزارعين وأصحاب مزارع الدواجن إلى إنفاق الكثير من الطيور[33].

وحتى 2008/3/2 قدر حجم خسائر مزارعي التوت الأرضي بحوالي 11 مليون و250 ألف دولار موزعة على 450 مزارعاً، وخسائر مزارعي الزهور بحوالي خمسة ملايين دولار موزعة على 60 مزارعاً[34].

وكان تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أشار إلى أن استمرار إغلاق المعابر يكلف القطاع الزراعي خسائر كبيرة تتجاوز حسب التقديرات الأولية منذ منصف شهر حزيران/ يونيو 2007 وحتى نهاية شباط/ فبراير 2008 مبلغ 85 مليون دولار.

إلا أنه وحسب بيانات وزارة الزراعة فإن معدل الخسائر اليومي نتيجة عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم يبلغ 150 ألف دولار يومياً[35]، وهو ما يعني أن مجمل الخسائر الناتجة عن عدم القدرة على التصدير خلال السنة الأولى من الحصار بلغت حوالي 54 مليون دولار تقريباً.

4. القطاع التجاري:

تعطلت حركة التجارة الداخلية والخارجية في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض عليه، حيث أصيب قطاع الاستثمار في محافظات غزة بانتكاسة كبيرة. ويُذكر أن أغلب الشركات التجارية في قطاع غزة التي تعتمد في عملها على عقود مع شركات خارجية أصبحت وحيدة دون شركاء، نتيجة لتوقف العمل مع الشركات التي هاجر الكثير منها إلى الخارج، في حين سُحبت رؤوس الأموال من الشركات الفلسطينية خشية تأثرها بالجمود الاقتصادي بسبب الحصار[36].

وأشار التقرير الذي أعده ماهر الطباع إلى أن الخسائر المباشرة لقطاع المستوردين والتجار نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007 وحتى 2007/11/10 بلغت 25 مليون دولار. موضحاً أن نحو ألفي مستورد فلسطيني تكبدوا خسائر فادحة تقدر بحوالي خمسة ملايين دولار شهرياً بسبب تراكم الحاويات في الموانئ الإسرائيلية[37]. وأشارت الإحصاءات الأولية في 2008/3/9 إلى أن أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75%[38].

وأدى إغلاق المعابر التجارية في قطاع غزة إلى تعطل 90% من قطاع النقل التجاري؛ حيث يعتمد قطاع النقل على حركة البضائع الواردة والصادرة[39]، واقتصر العمل إثر ذلك على نقل حمولة المساعدات الإنسانية والبضائع الواردة إلى معبر صوفا، ومعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بشكل خاص؛ علماً بأن عدد الشاحنات الواردة لا يزيد عن 100 شاحنة يومياً، في حين أن معبر المنطار (كارني) كان يتعامل في الاتجاهين مع نحو 500 شاحنة يومياً لنقل البضائع الواردة والصادرة. وبعد إغلاق معبر صوفا في 2007/10/28، تم تقليص عدد الشاحنات المسموح بدخولها إلى 30 شاحنة يومياً.

وحسب اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة فإن المعابر التجارية، ومنذ الحصار المشدد الذي فرض منذ 2007/6/14، مغلقة بشكل عام وما يدخل منها من احتياجات المواطنين تتراوح نسبته من 10% إلى 15% من احتياجات قطاع غزة، والتي تقدر بـ 600 شاحنة يومية، ومنذ 2008/11/4 أغلقت "إسرائيل" المعابر بشكل تام دون السماح لأي كميات تذكر من الدخول، حتى كمية الـ 15% المسموح بها[40].

كما تراجع أداء القطاع المصرفي في محافظات غزة بنسبه 60%، ونفذت السيولة النقدية من البنوك[41]، حيث تعطلت عمليات نقل الشيكات والأموال السائلة إلى غزة، وتوقفت الاعتمادات المستندية نتيجة توقف الاستيراد والكفالات الخاصة بالمشاريع، واقتصر عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع والتحويلات، وأصبحت البنوك تعمل بأقل من 40% من طاقتها، وتفاقمت المشكلة نتيجة قطع البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية، وأصبحت معظم البنوك في محافظات غزة لا تمتلك السيولة النقدية من العملات المختلفة، ومهددة بإغلاق أبوابها أمام المراجعين والمودعين[42]، وبذلك نرى التأثير المباشر والمترابط بين قطاع النقل والتجارة والقطاع المصرفي.

ونتيجة القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على التحويلات المالية بالشيكل إلى قطاع غزة فقد اضطرت وكالة الأونروا في 2008/11/19 إلى أن تعلق برنامج مساعداتها المالية لـ"حالات الفقر الشديد" من لاجئي القطاع. ويذكر تقرير أوتشا

بأن الأونروا تحتاج إلى مبلغ 270 ألف شيكل (أي ما يعادل 75,271 دولار أمريكي تقريباً) يومياً لدعم ما معدله ألفي شخص[43].

5. القطاع السياحي:

تراجع قطاع السياحة في قطاع غزة بشكل كبير جداً، وأصبح مشلولاً شللاً كاملاً، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر على الإفلاس، نتيجة إغلاق المعابر وانعدام حرية السفر، وضياع موسمي العمرة والحج. وقال لؤي شبانة، إن النشاط الفندقي في قطاع غزة شهد تراجعاً خلال العام 2007 فيما يخص عدد النزلاء وليالي المبيت مقارنة مع العام 2006، حيث انخفض عدد النزلاء في الفنادق بنسبة مقدارها 38.3%، أما ليالي المبيت فقد انخفضت بنسبة مقدارها 17.6%[44].

وذكر ماهر الطباع أن الضرر أصاب أصحاب الفنادق السياحية والبالغ عددها 12 فندقاً سياحياً، وتدنت نسبة الإشغال إلى الصفر نتيجة لإغلاق المعابر، وتأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها 25 مطعماً سياحياً، وأصبحت جميعها مهددة بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية. وتوقف العمل في مشروع إنشاء فندق الموفنبك Mövenpick Hotel، الذي تنفذه في غزة شركة المشتل للمشروعات السياحية، والذي يعدّ من أهم المشاريع الاستثمارية السياحية في محافظات غزة، وتبلغ تكلفة إنشائه حوالي 35 مليون دولار، وأصبح الفندق جاهزاً بنسبة 97%، وكان من المفترض أن يتم استيعاب أكثر من 300 موظف وعامل في الفندق في المرحلة الأولى للافتتاح. كذلك توقف العمل في مشروع الشاليهات المنفذ من قبل شركة المشتل والذي يتكون من 160 شاليه على شاطئ بحر غزة، في المنطقة المقابلة للفندق، وبتكلفة تقدر بحوالي تسعة ملايين دولار[45]!!.

6. قطاع الإنشاءات والمقاولات:

لم يكن حال قطاع الإنشاءات والمقاولات أحسن حالاً من القطاعات السابقة، فقد عانى هذا القطاع نتيجة إغلاق المعابر ومنع إدخال المواد الخام، ومن بينها مواد

البناء مثل الإسمنت الصلب والحديد. فقد ذكر تقرير صادر عن أوتشا أن كافة مشاريع البنية التحتية العامة ومشاريع الصيانة قد توقفت، بما في ذلك المشاريع الممولة من المساعدات الخارجية، ومشاريع البناء الخاصة ومشاريع الوزارات والبلديات، بسبب إغلاق المصانع ونقص مواد البناء[46]. كما أُغلقت كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، و30 مصنع إسمنت، و145 مصنع رخام، و250 مصنع طوب)؛ مما سبب فقدان 3,500 وظيفة[47].

وأشار مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن إغلاق المعابر في قطاع غزة أدى إلى توقف قطاعات الصناعات الإنشائية نهائياً عن العمل، مما أدى إلى تعطل 18 ألف عامل والتأثير على قطاع الإنشاءات[48]. وتقدر قيمة توقف المشاريع الإنشائية بأكثر من 350 مليون دولار أمريكي. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوقف كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي، وبقيمة تقديرية 60 مليون دولار أمريكي. فيما أوقفت وكالة الغوث الدولية برامج إيجاد فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولار، ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 16 ألف شخص[49]. وذكر ماهر الطباع، في تقريره الاقتصادي الشامل حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني، أن جميع مشاريع البناء والتطوير التي تنفذها الأونروا قد توقفت، وهي تشكل مصدر دخل لما يزيد عن 121 ألف شخص[50].

وحسب آخر التقارير في هذا الشأن فقد أغلق ما نسبته 97% من شركات المقاولات في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي[51].

7. البطالة:

ذكر وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية المقالة محمد رمضان الآغا أن نسبة البطالة في قطاع غزة ارتفعت معدلاتها إلى أكثر من 85%، نتيجة استمرار الحصار المفروض على القطاع، نسبة العاملين في مجال الزراعة منهم تصل إلى 75%[52]. في حين ذكر ماهر الطباع أن معدلات البطالة في غزة ارتفعت إلى أعلى مستوياتها حيث قُدرت بنحو 75%[53].

وحذر تقرير صادر عن أوتشا من أن استمرار عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي يهدد الاقتصاد المحلي، مشيراً إلى إفلاس مئات المشاريع التجارية بسبب منع الاستيراد والتصدير، وإلى أن آلاف العمال فقدوا عملهم بسبب انهيار قطاع البناء، وأن مشاريع بناء بقيمة 370 مليون دولار أمريكي تم تعليقها إلى أجل غير مسمى[54]. وأشار تقرير أوتشا حول تأثير الحصار على قطاع غزة إلى أن البطالة ارتفعت من 32.3% في الربع الثاني من عام 2007 إلى رقم قياسي (49.1%) في الفترة نفسها من العام 2008. وإن البطالة القصرية لما يزيد عن 100 ألف شخص من القادرين على العمل تعتبر إحدى العوامل الرئيسية لأزمة الكرامة الإنسانية الحالية[55]. بينما يشير تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/11/25 إلى وجود 140 ألف شخص عاطل عن العمل في القطاع جراء إغلاق المعابر والحصار المستمر منذ عامين[56].

8. الفقر:

ارتفعت معدلات الفقر في قطاع غزة بشكل كبير جداً بعد إغلاق المعابر، ليبلغ مستويات غير مسبوقة، حيث يشير تقرير صادر عن أوتشا، إلى أن ثماني عائلات من كل عشر عائلات تعيش تحت خط الفقر البالغ 594 دولاراً أمريكياً للأسرة في الشهر الواحد، وهو ارتفاع كبير مقارنة بمستويات العام 2005 عندما كانت النسبة 63.1%. ومن بين هؤلاء، توجد نسبة تصل إلى 66.7% من الأسر تعيش في فقر مدقع، أي أقل من 474 دولاراً أمريكياً في الشهر. ويلفت التقرير الانتباه إلى أن مستويات الفقر في قطاع غزة تزيد بنسبة 30% على المستويات في الضفة الغربية[57].

فيما أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أنه نتيجة للحصار، ارتفعت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من 35% مع نهاية عام 2006، إلى أكثر من 67% مع نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2007[58]. في حين ذكر تقرير أعدته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة أن 80% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر[59].